

Distr.: General
13 November 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة
والعشرين: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع
على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر
والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة
وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدّم من المجلس الاستشاري للمنظمات اليهودية، وهو منظمة
غير حكومية لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للقررتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

031213 031213 13-56265 (A)



البيان

سوف يتناول هذا البيان أثر التمييز على مساعي التمكين ويبحث الارتباط بين استمرار التمييز المباشر وغير المباشر الذي تتعرض له طوائف الروما والعجر والرُحل في أوروبا وافتقار هذه الطوائف لسبل التحكم في زمام أمورهما. وللاغراض التي قدّم من أجلها هذا البيان، تشمل عبارة "الروما والعجر والرُحل" عدة جماعات تُعرف بممارسة العمل الحر والمرونة الوظيفية ونمط حياة الرُحل.

والمقصود بالتمكين هو زيادة القدرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأفراد أو المجتمعات المحلية. ووفقاً لما تحدده شُعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، هناك توافق متزايد في الآراء على أن التمكين ينطوي على أمرين: المشاركة النشطة في المجتمع والبنية المؤسسية التي تحقق ذلك.

والتمييز ضد طوائف الروما والعجر والرُحل هو سبب رئيسي من أسباب عدم تمكينها، مما يؤثر في قدرة أفرادها على الحصول على التعليم والخدمات العامة وفرص العمل ويؤدي بالتالي إلى زيادة معدلات الفقر في صفوفها. ولن تتاح لأفراد طوائف الروما والعجر والرُحل فرص متساوية للحصول على هذه الخدمات ولن يتسنى تمكينهم نتيجة لذلك إلا بالقضاء على هذا التمييز المستمر والمتجذر. فالتمكين ضروري لتخفيف حدة الفقر وموات لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

وأفراد طوائف الروما والعجر والرُحل من بين أكثر الفئات تعرضاً للتمييز العنصري في أوروبا. وقد يمارس التمييز ضد أفراد هذه الطوائف بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويعني ذلك أنه ينطوي إما على المعاملة التي تتسم بالتحيز السافر لفرد بسبب انتمائه إلى جماعة معيّنة وإما على تطبيق تدابير تبدو محايدة ولكنها، بسبب الظروف التي تُطبّق فيها، تؤثر تأثيراً سلبياً بمس فئة معيّنة أو فرداً ينتمي إلى تلك الفئة. وفي الحالتين، يدل هذا التمييز على عدم مراعاة القوانين والسياسات الوطنية والمحلية لاحتياجات الطوائف المعنية. وهذا من شأنه أن يحدّ من قدرة أفراد الروما والعجر والرُحل على الاستفادة من الخدمات العامة مثل خدمات التعليم والرعاية الصحية، ويقلّل من إمكانية حصولهم على العمل والسكن وغير ذلك من الضرورات مقارنة بالفئات الأخرى في المجتمع.

التمكين والقضاء على الفقر

القضاء على الفقر مهم لتمكين الأقليات العرقية. وافتقار أي شخص أو جماعة لسبل الحصول على الغذاء الكافي والمأوى وعجزهم عن تلبية احتياجاتهم الأساسية يضطرهم إلى المعاناة من أجل المشاركة على نحو كامل في المجتمع والانضمام إلى فئة المتمكنين.

وأفراد الروما والغجر والرُّحل من بين أشد الأقليات العرقية فقرا في أوروبا. وتمثل العوامل الأساسية التي تسهم في ارتفاع مستويات الفقر بهذه الدرجة في القوانين والسياسات التمييزية بصورة مباشرة وغير مباشرة على نحو يؤثر في قدرة أفراد هذه الطوائف على الحصول على التعليم، وحياسة الممتلكات واستخدامها، والحصول على الرعاية الصحية.

التمييز والتعليم

تسهم قوانين التعليم التمييزية في خفض مستويات التعليم في صفوف طوائف الروما والغجر والرُّحل. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يُمنع الكثير من أطفال طائفة الغجر من الالتحاق بمرافق الأطفال المخصصة للتعليم قبل المدرسي بسبب تعذر الوصول إلى مدارس تلائم خلفياتهم وأسلوب حياتهم وقدراتهم اللغوية أو عدم توافر مثل هذه المدارس. ويواجه هؤلاء التلاميذ، عند التحاقهم بالمدارس، تحديات لا يمكن التغلب عليها من الناحية الفعلية عند محاولة تجاوز أوجه النقص هذه. وفي حين تشير الاتجاهات الوطنية إلى حدوث زيادة في الكفاءات الأكاديمية لعامة السكان، تشير الأدلة إلى أن الأداء الأكاديمي لأطفال طائفتي الغجر والرُّحل آخذ في الانخفاض حيث يعجز ما لا يقل عن نصف مجموع أطفال الغجر والرُّحل في بريطانيا عن الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي. والمشكلة أكثر حدة من ذلك في أنحاء أخرى من أوروبا. وعلى سبيل المثال، ما زال نظام التعليم في الجمهورية التشيكية يقوم على الفصل الفعلي في المدارس بين أطفال طائفة الروما وغيرهم، وذلك على الرغم من الحكم التاريخي الذي أصدرته الدائرة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية "د. هـ. وآخرون ضد الجمهورية التشيكية" والذي خلص إلى أن هذه الممارسة تنتهك المادة ١٤ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

التمييز والقدرة على حيازة الممتلكات العقارية واستخدامها

إن القوانين والسياسات الوطنية والمحلية المتعلقة بالممتلكات تسهم أيضاً في زيادة معدلات الفقر في أوساط طوائف الروما والغجر والرُّحل، وهو ما يسهم بدوره في الحدّ من تمكّن أفراد هذه الطوائف من التحكم في زمام أمورهم. وانعدام الاستقرار في نمط الحياة الذي يفرضه نقص فرص السكن يؤثر سلباً في قدرة هذه الطوائف على الحصول على الرعاية

الصحية والتعليم وفرص العمل. وحتى الآن، يعيش نحو خمس الغجر والرُّحل الموجودين في المملكة المتحدة في مخيمات غير مرخص لها، وهو وضع يجعلهم مشردين في واقع الأمر. وفي عام ٢٠١٠، أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تقريراً عن مستوى التقدم الذي تحرزته السلطات المحلية لمعالجة النقص المعترف به فيما يتعلق بتوفير أماكن الإقامة الملائمة. وقد ذُكر في هذا التقرير أنه، بالنظر إلى مجموع التصاريح الاجتماعية والخاصة، المؤقتة منها والدائمة، سيستغرق تنفيذ الخطة الخمسية للمساكن العامة ١٦ عاماً بالوتيرة الحالية للتقدم المحرز. وهذا يشير إلى غياب الالتزام وروح القيادة لدى المجالس المحلية لحل هذه الأزمة الكبيرة في مجال السكن. وهذا النقص في الالتزام وروح القيادة على المستوى المحلي ينعكس أيضاً على المستوى الوطني في المملكة المتحدة.

وقد أَدَّى قانون "المحلية" الذي أصدرته المملكة المتحدة في عام ٢٠١١ إلى تقليل أوجه الحماية في التخطيط المتعلق بالغجر والرُّحل وإلغاء آليات المراقبة الوطنية. وسوف يؤدي هذا إلى زيادة الحدّ من أماكن الإيواء المتاحة لهاتين الطائفتين مما سيؤدي إلى زيادة استبعادهما على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

وإضافة إلى ذلك، يحظر قانون العدالة الجنائية والنظام العام الذي أصدرته المملكة المتحدة في عام ١٩٩٤ حظراً فعلياً طريقة الحياة التقليدية للغجر والرُّحل وهو بالتالي لا يعترف بتاريخ هاتين الطائفتين وثقافتهما الفريدتين، ممهداً بذلك الطريق لمزيد من التمييز والاستبعاد الاجتماعي. وأحكام هذا القانون تشمل تعزيز نطاق الصلاحيات المخولة للشرطة في مجال الإخلاء لتشمل مخيمات الغجر وإلغاء الواجب القانوني الذي يفرض على المجالس المحلية توفير أماكن لمركبات القوافل، والذي وُضع بموجب قانون مواقع القوافل لعام ١٩٦٨. وتوصي السياسة الحالية للحكومة بأن يقيم الغجر والرُّحل مساكن لهم على أراضيهم الخاصة، غير أنه كثيراً ما تُرفض الموافقة على تصاريح التخطيط التي تقدمها الأسر التي تحاول القيام بذلك. وتشير الدراسات التي أجرتها الحكومة إلى أن نسبة الموافقة على طلبات التخطيط المقدمة من المجتمعات المحلية المستقرة تزيد عن ٨٠ في المائة في حين يُرفض أكثر من ٩٠ في المائة من الطلبات المقدمة من الغجر والرُّحل. وسوف يزيد هذا التفاوت في ظل الإطار الجديد ما لم يتم القضاء على الآراء التمييزية الراسخة لدى المجتمع المحلي وصانعي القرارات على الصعيد المحلي.

وتتصدر الأنباء بانتظام في جميع أنحاء أوروبا عناوين بارزة تسلط الضوء على عمليات إخلاء الغجر والرُّحل من أراضيهم.

التمييز والرعاية الصحية

لا يستفيد العجر والرُّحل من خدمات الرعاية الصحية بنفس القدر الذي يستفيد به منها نظراًؤهم من عامة الناس، ويعزى ذلك أساساً إلى أن القوانين التي تنظم تقديم الدولة لهذه الخدمات لا تسمح بتقديمها إلى مَنْ ليس لديهم عنوان ثابت. وعدم القدرة على الاستفادة من الرعاية الصحية يسهم في زيادة معدلات الفقر في صفوف هاتين الطائفتين، نتيجة تأثيره في احتمالات الحصول على التعليم وفرص العمل.

وتشير الدراسات التي أجريت مؤخراً إلى أن العمر المتوقع لأفراد العجر والرُّحل يقل بمقدار ١٠ سنوات عن المتوسط الوطني، وأن معدل وفيات الأطفال في هاتين الفئتين أعلى من أي أقلية عرقية أخرى، وكلاهما مؤثران من مؤشرات الفقر. والنقص في بيانات الصحة التي يتم جمعها عن العجر والرُّحل يعني تعذر اتخاذ إجراءات صحية متطورة لمعالجة هذه الفجوة في مجالي الصحة والعمر المتوقع.

التمكين والاندماج الاجتماعي

إذا كان التمكين، كما أوضحت شعبة السياسة والتنمية في الميدان الاجتماعي، التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يتطلب أن يكون الناس أحراراً وقادرين على المشاركة بشكل كامل في المجتمع، فإن الاندماج الاجتماعي، الذي هو بمثابة انضمام الأقليات العرقية إلى نسيج المجتمع العام، شرط أساسي لتمكين أي جماعة، كما أن هذا التمكين قد يؤدي إلى زيادة الاندماج الاجتماعي.

والعجر والرُّحل معرضون للاستبعاد من نسيج المجتمع العام بسبب المواقف والسلوكيات العامة المنطوية على العنصرية والتوجه الإقصائي. والعجر والرُّحل مستبعدون جغرافياً أيضاً لما يواجهونه من معارضة من جانب السلطات المحلية وعامة السكان في سعيهم للحصول على أماكن إقامة آمنة. وهذا الاستبعاد الاجتماعي يمنع التمكين ويسهم في زيادة معدلات الفقر في أوساط العجر والرُّحل وفقاً لما جرت مناقشته أعلاه.

وعلى الرغم من تنديد المجتمع بالتوجهات العنصرية السافرة ضد فئات أخرى، لا تزال طوائف الروما والعجر والرُّحل تعاني من المعاملة العنصرية، وكثيراً ما يواجهون هجمات عنصرية من جميع أركان المجتمع. بما يشمل وسائط الإعلام والساحة السياسية وعامة السكان. وتشكل العنصرية في وسائط الإعلام مشكلة ليس فقط بسبب نتائجها المباشرة، بل أيضاً لأنها تؤدي إلى إدامة العنصرية في مختلف قطاعات المجتمع. والممارسات العنصرية التي توجه ضد الروما والعجر والرُّحل تؤثر سلبياً في قدرة هذه الفئات على الحصول على التعليم

وفرص العمل والرعاية الصحية والسكن. وعلى الرغم من التشريعات الدولية والسوابق القضائية التي تهدف إلى القضاء على العنصرية وما تستتبعه من معاملة تمييزية، فإن الروما والعجر والرُّحل لا يزالون يتعرضون للتمييز المباشر وغير المباشر في المملكة المتحدة وفي جميع أنحاء أوروبا.

وفي ضوء ما تقدم، فإنه يجب على المملكة المتحدة والبلدان الأوروبية الأخرى قبول بلاغ اللجنة الأوروبية بشأن تنفيذ استراتيجيات وطنية لإدماج طائفة العجر. والاستنتاجات الحالية بشأن إدماج شعب الروما في مجالات العمالة والسياسة الاجتماعية والصحة وشؤون المستهلكين تتيح للحكومات هامشا مفرطا من الحرية وثقمة مسألة إدماج الروما ضمن سياسات الإدماج الاجتماعي الأوسع نطاقاً، بينما الواقع أن هذه المسألة تتسم بطابع ملح وينبغي أن تُبحث في حد ذاتها على نحو شامل.

الاستنتاج

سوف يظل أفراد طوائف الروما والعجر والرُّحل مسلوبو الإرادة وعاجزين عن الإسهام في الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر وتحقيق اندماجهم الاجتماعي ما داموا يواجهون تمييزاً مستمراً بصورة مباشرة وغير مباشرة. ولن يتحقق تمكين أفراد هذه الطوائف إلاّ بعد تعديل القوانين والسياسات الحالية من أجل إلغاء مظاهر العنصرية السافرة والضمنية ضد هذه الفئات.